رئيس نيابة السير لـ«الوطن»: يحق للمخالف تسديد نصف الغرامة خلال سبعة أيام من تنظيم الضبط

الحد الأدنى لمخالفات السير دون الحبس أصبحت ٢٥ ألف ليرة منها استخدام الهاتف النقال والوقوف الممنوع

| محمد منار حميجو

أكد رئيس نيابة محكمة السير في دمشق مهند خلّو آغا أن الحدّ الأدنى لمخالفات السير المعاقب عليها بالغرامة دون الحبس والمنصوص عليها في المادة ١٩٩ الفقرة الثانية من الفئات (٤ حتى ١١) أصبحت ٢٥ ألف ليرة مثل تجاوز الإشارة الضوئية واستخدام الهاتف النقال وعدم وجود عقد تأمين ساري المفعول خاص بالمركبة وعدم الوصول لنهاية الخط وتركيب فيميه والوقوف الممنوع وغيرها من المخالفات المنصوص عليها بالفئات المذكورة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين خلّو آغا أن الحدّ الأدنى للغرامات في المخالفات التي تستوجب الحبس مثل القيادة بحالة السكر البين أو القيادة قبل الحصول على إجازة سوق أو الفرار عقب الحادث الذي ينتج عنه أضرار جسدية، أصبح مئة ألف ليرة سورية لأنها تعتبر غرامات جنحية، كما أن الحدّ الأعلى لها خمسمئة ألف ليرة سورية.

وأعاد خلّو أسباب ارتفاع غرامات مخالفات السير إلى صدور القانون رقم ١٥ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٨ والذي تضمن بالمادة الثالثة منه تعديل الحد الأدنى للغرامات التكديرية المنصوص عليها في قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي ١٤٨ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته، وفي سائر التشريعات الأخرى التي تضمنت هذه العقوبة (لتصبح ٢٥ ألف ليرة وعُدّل الحد الأعلى ليصبح ١٠٠ ألف ليرة سورية كما عدّلت المادة الرابعة منه الغرامة الجنحية في قانون العقوبات وسائر التشريعات الأخرى لتصبح ١٠٠ ألف ليرة سورية والحد الأعلى ٥٠٠ ألف ليرة).

وأضاف: وبالتالي فإن هذا التعديل كما هو واضح لم يشمل فقط قانون العقوبات بل سائر التشريعات الجزائية النافذة قبل صدوره، ومنها قانون السير رقم ٣١ لعام ٢٠٠٤ والمعدل بالمرسوم التشريعي ١١ لعام ٢٠٠٨، مشيراً إلى أن هذا ما أكده الكتاب رقم ٢٤٥ الصادر عن وزير العدل في شهر نيسان الماضي والموجه للمحاكم والنيابة العامة والدوائر القضائية لضرورة التقيد بالتعديل الوارد للغرامات في حدها الأولي والأعلى المنصوص عليها في المواد ٣-٤-٥ من القانون رقم ١٥.

ولفت خلّو آغا إلى أنه يجب على السائقين والعاملين في مرفق المرور أن يعلموا أن القانون رقم ١٥ تم البدء بتطبيقه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠ وبموجب ذلك تم إعلام إدارة المرور لتعلم فروع المرور بالمحافظات بضرورة الالتزام باستيفاء الغرامة المنصوص عليها بالتعديل المذكور.

وبيّن أنه يحق للمخالف الاحتفاظ بحق تسديد نصف الغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ تنظيم الضبط وفق ما نصت عليه المادة ٢٠١ المعدلة بالمرسوم التشريعي لعام ٢٠٠٨، مضيفاً: أي إنه يمكن للمخالف تسديد مبلغ ١٢٥٠٠ ليرة سورية خلال سبعة أيام من تاريخ تنظيم الضبط.

وأضاف: كما أنه يحق له الاعتراض على جميع المخالفات المنظمة بحق مركبته سواء الحضورية أم الغيابية أمام قاضي السير (الأصول الموجزة)، وفق ما نصت عليه المادة ٢٠١ وما بعدها من قانون السير وللقاضي أن يتثبت من صحة الضبط شكلاً وموضوعاً وله أن يستدعي منظم الضبط للتأكد من ارتكاب المعترض للمخالفات وللمعترض أن يثبت عدم ارتكابه لها بجميع وسائل الإثبات.

وتابع خلّو آغا قائلاً: وفي حال تأكد قاضي الأصول الموجزة من عدم صحة ارتكاب المعترض للمخالفات له أن يصدر القرار ببراءته، وإعفائه من الغرامات واستعادة النقاط التي سحبت من إجازته.

كما علمت «الوطن» من مصادر مرورية أنه تم توجيه عناصر المرور بعدم تنظيم أي ضبط إلا بعد الرجوع إلى ضابط القطاع حتى لا يكون هناك أي تجاوز من عناصر المرور بتنظيم ضبوط عبثية.

> الحدّ الأدنى للغرامات في المخالفات التي تستوجب الحبس أصبح ١٠٠ ألف ليرة.. ومنها القيادة بحالة السكر

إزالة إشغالات بحرية في مواقع باللاذقية

مراقب أملاك المدينة لـ«الوطن»: لن تتوقف الحملة حتى إزالة كل المخالفات وحول الانتقادات: نحن نطبق القانون

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد رئيس دائرة مراقبة الأملاك العامة في مجلس مدينة اللاذقية أبي مصطفى لـ«الوطن»، تنفيذ حملة لإزالة كل المخالفات والإشغالات غير المرخصة في مدينة اللاذقية، مشيراً إلى استمرار الحملة لعدة أيام.

وذكر مصطفى أن الهدف من الحملة إعادة الأملاك العامة لأصحابها الحقيقيين أي البلدية، معتبراً أن الحملة لن تتوقف حتى إزالة كل الإشغالات المخالفة ونعد الرأي العام بأن الوضع سيكون أفضل.

وأشار إلى أنه الدائرة تقوم بحملات دورية بالكشف على الرخص والتعديات، وعند تنفيذ الحملة الحالية كان الموضوع سرياً ولم يتم الإعلان عنه إلا عند التوجه للأماكن المستهدفة، قائلاً إنه ربما يكون هناك عنصر أو أي أحد متواطئ ويقوم بإبلاغ أصحاب الإشغالات عن الحملة، إلا أننا قمنا بهذه الحملة من دون علم أي أحد على الإطلاق بهدف إنجاح مهمة الحملة بشكل عام.

وحول أسباب إزالة الإشغالات، بيّن مصطفى أن مجلس المدينة «البلدية» يمنح ترخيصاً لإشغالات موسمية تنتهي بانتهاء الصيف حتى الخامس عشر من شهر تشرين الأول، وذلك بناء على طلب بالرغبة بالاستثمار وفق مساحة معينة ويتم تحويل الطلب إلى شعبة التحقق ويتم استيفاء الرسوم المطلوبة حسب المساحة بالمتر لمصلحة صندوق البلدية.

وتابع بالقول: تقوم دائرة مراقبة الأملاك العامة بمتابعة عمل هذه الإشغالات المرخصة وفي حال تم ضبط أي تجاوزات على المساحات الممنوحة تتم إزالتها، إضافة لأنه وخلال الحملات وعند التدقيق بكل الإشغالات يتم ضبط مخالفات غير مرخصة وتعد مخالفة فتتم إزالتها ومصادرة كل أدواتها.

وأوضح مصطفى أنه خلال الحملة الحالية تم ضبط عدة مخالفات لإشغالات بحرية في مناطق مسبح الشعب والكورنيش الجنوبي ومنطقة السياحة الجنوبية على طول الشريط الساحلي، وتمت إزالة ١٥ مخالفة إشغال غير مرخصة، ومصادرة ما تحويه من كراسي ومظلات وغيرها، مبيناً أنه بإمكان أصحاب هذه الإشغالات التقدم بطلب إعادة مصادرات (لمرة واحدة) وفق رسم مالي، لمنع تكرار المخالفة باسم صاحب الإشغال والموقع الذي تمت فيه المخالفة.

وأكد أن العقوبة تكون بإزالة المخالفة والإشغال ووضعها تحت المراقبة، لافتاً إلى توثيق الحالة عبر تنظيم ضبط شرطة لأي مخالفة إشغال للأملاك العامة.

وحول حقيقة إزالة أكشاك ضمن الحملة، ذكر رئيس الدائرة أن على الشريط الساحلي لا يوجد أكشاك بالمناطق التي تم استهدافها، وعمل الأكشاك مضبوط بشكل شبه تام ومعظمها خاصة بذوي الشهداء والجرحى، وفي حال تم ضبط أي كشك غير مرخص تتم إزالته وفق القانون.

وفيما يخص الانتقادات على مواقع التواصل حول إزالة مخالفات «يعتاش منها الفقراء» ويمنع البسطاء من دخول الشاطئ بأسعار رخيصة، بيّن مصطفى أن الدائرة تقوم بتطبيق القانون من دون المسّ بلقمة عيش الفقير على الإطلاق، معتبراً أن ما يثار هو موضوع اجتماعي وهنا نتحدث عن قانون، منوهاً بأن هناك إشغالات مرخصة وبأسعار رمزية بالمواقع نفسها التي تمت فيها عمليات إزالة المخالفين بدءاً من مسبح الشعب حتى الكورنيش الجنوبي.

وأردف بالقول: إن البلدية منحت عدة تراخيص لإشغالات بحرية في موقع الشاطئ الأزرق، إضافة لترخيص في موقع جانب شاطئ نقابة المعلمين، ومواقع أخرى في مسبح الشعب وعلى الكورنيش وجميعها بأسعار رمزية تناسب ذوي الدخل المحدود.

الدمشقيون يستهلكون ألف خروف و٧٠ عجلاً و١٥٠ طن فروج يومياً.. تهريب «العجل والخروف» مستمر

قطيش لـ«الوطن»: قليل من يشتري أكثر من كيلو لحم «ولو كان أبو زيد خاله»!

| فادي بك الشريف

ازدادت مخالفات نتر الفروج غير الصالح للاستهلاك البشري في سوق اللحامين بدمشق وعدد من الأسواق نظراً للأرباح الكبيرة المحققة من خلاله.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير الشؤون الصحية بمحافظة دمشق قحطان إبراهيم أن أكبر ضبط مخالفة هذا العام تم تسجيله بواقع ١٧٠٠ كيلو غرام من نتر الفروج تم إتلافها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وبين إبراهيم أن ثاني أكبر الضبوط نظمته دوريات الرقابة الصحية خلال جولتها على سوق اللحوم في الزبلطاني منذ يومين بضبط ١١٠٠ كيلوغرام من نتر الفروج غير الصالح للاستهلاك البشري ضمن محلين بالسوق أحدهم يحتوي ٧٠٠ كيلوغرام والثاني ٤٠٠ كيلوغرام، علماً أن أحد المحلين اللذين تم ضبطه مختوم سابقاً ويتم استخدامه من خلال فتحة على سطح المحل بينما المحل الثاني تم ختمه فوراً.

ولفت مدير الشؤون الصحية إلى أن عدد الضبوط المنظمة وصل إلى قرابة الـ٨٥٠ ضبطاً خلال الشهر الماضي، مبيناً إغلاق ٣٢ محلاً ومطعماً لمخالفة الشروط الصحية، مع تسجيل ١٠ إنذارات لأصحاب المحال التي تحتاج لاستكمال النواقص الصحية.

وبحسب مدير الشؤون الصحية شملت الإغلاقات محال حلويات ومخابز لوجود قذارة عامة ومحال أجبان وألبان تبيع أجباناً فاسدة ومطاعم تتاجر باللحوم الفاسدة ونتر الفروج غير الصالح للاستهلاك البشري، موضحاً أن الضبوط المنظمة توزعت بين المواد المنتهية الصلاحية وعدم التقيد بالنظافة العامة والشروط الصحية والجمع بين نوعين من اللحوم وعرض مواد غذائية خارج المحال.

كما لفت إبراهيم إلى تكثيف عمل دوريات الرقابة الصحية ووجودها اليومي في جميع الأسواق وأماكن بيع المواد الغذائية وتشديد الإجراءات بحق المخالفين من أصحاب المطاعم والمحال التجارية حفاظاً على الصحة والسلامة العامة.

في سياق متصل، كشف عضو المكتب التنفيذي في اتحاد حرفيي دمشق والمشرف على الجمعية الحرفية للحامين ادمون قطيش لـ«الوطن» عن انخفاض الطلب بشكل واضح على سوق اللحوم والفروج بعد عيد الأضحى المبارك وذلك بسبب الأسعار المرتفعة نتيجة ارتفاع أسعار العلف ومختلف المستلزمات والظروف الراهنة التي انعكست على استهلاك المادة في ظل وضع دخل المواطن.

ولفت إلى أن المحال تعرض كميات من المواد حسب الطلب اليومي عليها، مبيناً أن عدد الخرفان المذبوحة في المسلخ بشكل يومي يتراوح بين ١٠٠٠ والـ١٥٠٠ خروف مقارنة مع ٢٠٠٠ خروف خلال الفترة الماضية بنسبة انخفاض تقدر بـ٢٥ بالمئة.

وبين قطيش أن الدمشقيين يستهلكون يومياً من ١٠٠٠ لـ١٥٠٠ خروف يومياً، و٧٠ عجلاً إضافة إلى ١٥٠ لـ٢٠٠ طن فروج، مبيناً أن الاستهلاك والطلب خفيف على المادة، كما أن العرض انخفض بشكل واضح، مشيراً إلى تأثيرات «الأعلاف وارتفاع سعرها» على مادة الفروج وطرحها في الأسواق.

ولفت المشرف على جمعية اللحوم بدمشق إلى تأثير درجات الحرارة على اللحوم وتأثير انقطاع الكهرباء، وبالتالي يدفع ذلك صاحب المحل لعرض المطلوب من المواد، أي الإمكانية التي تباع فيها يومياً والطلب عليها من دون أي تخزين للمادة، مضيفاً في سياقه: لا أحد من ذوي الدخل المحدود يشتري أكثر من كيلو لحم يومياً «ولو كان أبو زيد خاله»؟

وحول واقع تهريب الخروف والعجل، أكد قطيش أن التهريب لهاتين المادتين لم يتوقف باتجاه الشمال أو خارج البلاد، لكن الكميات المهربة تعتبر أقل من الفترة السابقة.

> الشؤون الصحية ضبطت مطاعم تتاجر باللحوم وأحد محلات الفروج مختوم ويتم استخدامه بفتحة من السقف

أزمة النقل تستمر بطرطوس

المواطن يتهم السائقين.. والسائقون يشكون الخسارة.. والمعالجات الجادة غائبة!

| طرطوس- ربا أحمد

لا تزال مشكلة النقل بطرطوس إحدى المشكلات العالقة التي تتسبب بمشاكل يومية للمواطن الموظف والطالب والعامل سواء في برد الشتاء أو حر الصيف.

ففي جولة لـ«الوطن» اشتكى مواطنون من الانتظار الطويل صباحاً في قراهم، إضافة إلى اختفاء السرافيس بين الساعة ٩ و١٢ ظهراً لأنها ترفض العودة إلى خطوطها من المدينة للقرى فارغة في تلك الأوقات المواطن أن ينزل من قريته في وقت مبكر وقبل موعده بساعات ما يسبب أيضاً ضغطاً وازدحاماً صباحاً ويؤثر في الموظف والطالب.

وقد أكد مواطن من صافيتا أنه ينتظر صباحاً أكثر من ساعة يومياً لينزل إلى طرطوس، وتساءلت سيدة من الدريكيش أين السرافيس؟ لماذا لا يعمل معظمها؟ السائقون يأخذون المازوت ويشمعون الخيط ونحن من تتعطل أمورنا، علماً أنه يصبح الازدحام ظهراً غير مقبول والكل يتدافع لينال مقعداً والتسعيرة تصبح كالمزاد.

ولفتت موظفة إلى أنها من قرية شباط حيث لا يوجد إلا عدد محدود من السرافيس لذلك يركبون أربعة في كل كرسي والأجرة تزيد ١٠٠ أو ٢٠٠ ليرة، ومن لا يريد أن يركب فهو حر. بعض المواطنون تمنوا لو أن تعبئة المازوت تكون بنهاية عمل اليوم كي يبقى السرفيس موجوداً ويخدم أن السائقين يضربون حجة الازدحام على الكازية والانتظار.

أما على خط القدموس فأكد أحد المواطنين أن هذا الخط لن يستطيع أحد حل مشكلته لأن السرافيس التي تنزل صباحاً لا تعود بسبب المسافة الطويلة ومن يريد أن ينزل سيضطر الانتظار إلى الساعة الثانية ظهراً أو التوجه نحو كراج بانياس وبالتالي سيدفع الأجرة مرتين.

وعند رؤية السرافيس بالعشرات في الكراج سألنا السائقين عن سبب عدم تحركهم، أكدوا أنهم لا يرجعون إلى الخطوط إلا والسرفيس ممتلئ، لذلك لا يعودون إلا ظهراً، وعن الناس المنتظرة على الطرقات سواء على خط الحميدية أو الشيخ سعد أملاً أن تنزل، لفتوا إلى أنها خسارة ولأن بنظرهم التسعيرة قليلة ولم تعد تكفي كفاف يومهم وتصليح سياراتهم، فتسعيرة الدواليب وصلت إلى ٤٠٠ ألف والمحرك ٣ ملايين وكيلو الزيت بـ٢٠ ألف وأقل قطعة تبديل بـ٧٠ ألفاً، متسائلين هل النقلة التي تصل لـ٤٥٠٠ أو ٧ آلاف ليرة قادرة أن تغطي مصروف أسرة السائق؟ مؤكدين أنهم لا يعودون إلى خطوطهم عدة مرات بسبب التهرب من الخسارة لأن ٥ أو ٧ ركاب لن يكونوا كافين وهذا ظلم بحق السائقين.

وعند سؤال مسؤولي خطوط الشيخ سعد والحميدية أكدوا أنهم يختمون بمعدل ٥ رحلات لكل سرفيس ختمان أو ثلاث من مكان انطلاقهم والباقي من طرطوس، لافتين إلى أنه تتم مراعاة السائق لأنه وفق شكواهم يخسرون إن توجهوا مرتين على خطوطهم من طرطوس ولاسيما أن المخالفات زادت والسرافيس قديمة وتصليحاتها كثيرة لذا نحاول أن نعدل قدر الإمكان، أما مشكلة عدم الوصول إلى نهاية الخط فهذه تقع على عاتق المواطن الذي يجب أن يشتكي لأن هذا ظلم وخطأ يجب أن يحاسب عليه السائق.

وأشار المشرفون إلى أن العديد من السيارات التي تعمل بطرطوس أصحابها من القرى فبعضهم من الشيخ بدر أو من العنازة وغيرها، وبالتالي مسافة طريقهم بحاجة لكمية مازوت إضافي عن حاجتهم للنقل حتى يعودوا إلى منازلهم.